

نشوى الحوفى

الشباب.. أى شباب منهم؟



الشباب.. حينما نطرح هذا المسمى على عمومهم، فإننا نرتكب خطأ يعيق وصولنا إلى هدف حماية الكل من البعض. بمعنى آخر وأبسط: ماذا تعنى كلمة «شباب» التى نطلقها دوماً طالبين منه الوعى والفهم والتكثّل وراء الدولة؟

لو فسرنا المسمى بالمعنى، فس نجد أن الأمم المتحدة قد وضعت فى الفئة العمرية بين 15-24 سنة بينما قدره تصنيف برنامج دول الكومنولث بأنه فى المرحلة من 15-29. ولو فسرنا المسمى بالنسب السكانية فى مصر لوجدنا أن هذه الفئة العمرية تمثل نحو 26.6% من سكان مصر وفقاً لتعداد الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. أى ما يوازى تقريباً ربع عدد المصريين. ولكن هذه النسبة تختلف فى تحليلها الاجتماعى والجغرافى، وقد علّمونا أنه حينما نفكر فى الحديث عن الشباب أو الحديث له، فإنه يتوجب علينا دوماً أن نضع فى تقديرنا عدداً من العوامل المتعلقة ببيئته وتعليمه وفكره ومستواه الاقتصادى.

إلا أن الواقع الذى نعيشه بات يفرض علينا عوامل أخرى فرضتها من جانب تكنولوجيا العصر الذى نعيشه وباتت تفرض سطوتها علينا وأشهر ملامحها وسائل التواصل الاجتماعى. ومن جانب آخر علينا فهم ما فات هؤلاء الشباب تعلمه من فكر ناقد قادر على التمييز بين الزيف والواقع، وبين الحقيقة والتضليل، بسبب العديد من الأسباب فى السنوات الأربعين الأخيرة، ومنها غياب تربية الأسرة وتعليم المدرسة والجامعة والإعلام والثقافة والفن.

ومن هنا يكون السؤال الذى يجب علينا مواجهته: لماذا لا يصدق نسبة كبيرة من الشباب ما تقوم به الدولة من تنمية وحماية من إرهاب وسعى لتطوير الحاضر والإعداد للمستقبل؟ لماذا يسارعون لنشر وترديد وتصديق كل ما ينشر ضد بلادهم وغالبيتهم بلا دليل، بل ويطالبون الدولة بإثبات العكس رغم أن البيئة على من ادعى؟

تتفق في البداية أنه ومنذ العام 2015 بدأت مصر في السعي بجدية وراء هذه الفئة العمرية على تنوعها عبر أكثر من وسيلة، لعل أبرزها مؤتمرات الشباب والبرنامج الرئاسي لتدريب الشباب والعديد من برامج التدريب التي تقدمها مؤسسات الدولة للمتميزين في الجامعات والوظائف المختلفة، كما أنه يوجد في هذه الفئة الكثيرون ممن يؤمن بالعمل والدولة وصياغة مستقبله وفقاً لما نشأنا عليه. إلا أن ما زال من بين الشباب من هو شارد عن مسار الوطن غير مصدق له ولا لفعله. وربما وصل به الأمر للكفر بوجوده في أبشع صورة للتطرف الذي هو أولى خطوات الإرهاب.

ربما الأزمة تكمن في الفجوة بين ما نتحدث به الدولة وتنفذه في قمة جهازها التنفيذي والإداري من رئاسة ومؤسسات، وبين ما يراه الشباب على أرض الواقع كل في بيئته ومحيطه. فالدولة تؤسس وتفتتح مشروعات لم يكن يخطر في بال أكثر المتفائلين قدرتنا على إقامتها منذ 6 سنوات. نتنوع ملامحها في بنية تحتيّة وإسكان ومشاريع صناعية وزراعية وتجارية وتعليم وصحة ونقل ومواصلات وتحسن اقتصاد رغم كل محاولات التراجع الممارسة ضدنا. بينما الشباب ما زال يعاني من إدارة سيئة للمحليات وفساد متراكم منذ سنوات يجعل من تطوير أو رصف طريق قد لا يتجاوز طوله 20 كم يمتد لسنوات. أو يرى غياب الرقابة في تقديم الخدمات، في ظل جهل بعض النخب وتردى حال الإعلام وعدم انتشار الثقافة بما يسمح باحتواء تلك الكتلة.

من هنا ربما زادت الحاجة لإصدار قانون المحليات الذي تأخر إصداره والسماح للشباب بالمشاركة في إدارتها، وتطوير الإعلام بما يتناسب وتكنولوجيا العصر الذي بات فيه المحمول ناقلاً للخبر قبل القاء الصحيفة. ومن قبلهم علينا بدولة القانون التي تحقق العدالة الناجزة للجميع دون إبطاء.